فالنكاح مكروه وحلّه وحكم فساده وحكم الصحة وتقي الحل جهدهم الثاني ما دون
الثلاث كما يهدمها وحكم العود ما بقي من طلقاتها ثلاثا فاذا طلقها ثلاثا فادعت
انقضاء العدة منه ومن الحل مع احتمال المدة وغلبة ظنه بصدقها جاز
فصل اذا قال لها والله لا اوقيك او لا اوقيك اربعة اشهر كان موليا
فان فيء بها حنث وكفر وسقط الايلاء وان بانت بتطليقة عند مضي المدة ولا
يوقف على تفريق الحاكم فان قيد يمينه بالمدة سقطت وان ابد عاد الايلاء
فان تزوجها وابانت بالثنى فان عادت بعد زوج آخر
فوطئها كفر وابطل ايلاءه والايلاء الذي بالله منعقد ولو حلف بطلاق
او عتاق او حج او صدقة او صوم كان موليا او بصلوة لم يجعله موليا وخالفه
ان قربتك فكل عبد سأملكه حر او والله لا اوقيك حتى اعتق هذا او اطلق
هذه لم يجعله موليا او حتى اصوم شعبان وهو في رجب فهو غير مول وخالفه
ان فاته صومه وجعله موليا في الحال واسقطه بصومه او صوم بدله قبل
انقضاء المدة او سنة الا يوما جعلناه موليا ان وجدت المدة بعد قربانها

لا في الحال او ان قربتك فانت علي حرام بنوى اليمين فهو ايلاء في الحال وقالا اذا
قربها ولو كرر اليمين في مجلس واحد ثلثا بغير تية او اشتد بدون التكرار حكم
بتعدد الايلاء كاليمين ويجعل المدة اللامة شهرين وصح على الرجعية لا البائنة فيه بدين من سافع لسنة
واذا كان احدهما مريضا او مجنونا او هي صغيرة او رتقاء او بينهما مسافة
اربعة اشهر فقال في المدة فئت اليها واسقر العدر تسقطه فان قدر على الجماع
فيها لزمه الفيء به ولو كان محرما وبين ايلائه وتمام الحج اربعة اشهر فقاء بالقول
ابطلناه او مريضا فلم يف به حتى انقضت فبانت ثم صح ثم مرض فمتر وحبها
ثم فاء به يصير وابطله او تنسائه الاربع لا قرب احد كن قصرنا الايلاء على واحدة
او لا اوكن جعلنا موليا عليهن لا على الرابعة بعد وطي الثلاثة او احدا كما
فمضت المدة بانت واحدة فاذا مضت مدة اخرى لا عكم بينونة اخرى
وتعتبر النية في انت حرام فاذا اراد الكذب او الظهار صدق او الطلاق كان
باينا او التحريم او خلا عن نية كان موليا وصرفه الماضون الى الطلاق من غير نية
فصل اذا افتدت المراة نفسها بمال يخلعها عليه فقبل وقعت طلقة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)